

مقدمة :

لا بد من أن يُجابه معدى القوائم المالية حالات من عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل قابلية الديون المشكوك فى تحصيلها، وتقدير العمر الاقتصادى للمشروع والمعدات وعدد مطالبات الكفالات التى يمكن أن تحدث، ويتم الاعتراف بمثل هذه الحالات التى تتمثل فى عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة التحفظ المحاسبى عند إعداد القوائم المالية (معيار المحاسبة الدولى رقم 1) .

وعليه ؛ فسيختص هذا المؤلف بطرح إحدى القضايا المحاسبية والتى تتمثل فى التحفظ المحاسبى وما يتضمنه هذا المصطلح من مفردات ومصطلحات فرعية عدة منبثقة منه، وقد روعى فى طرح تلك القضية تحقيق الاتساق، وذلك من خلال ثلاث فصول تتمثل إياها فيما يلى :

الفصل الأول : الإطار المفاهيمى للتحفظ المحاسبى .

الفصل الثانى : أثر التحفظ المحاسبى على معايير المحاسبة .

الفصل الثالث : معالجات محاسبية فى ضوء التحفظ المحاسبى .